

ملخص.

قم بتنزيل التقرير الكامل "نداء من الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية" (الإنجليزية) [هنا](#)

نداء من المناطق المحتلة من الصحراء الغربية

ملخص.

كتب هذا التقرير من قبل رابطة حماية السجناء السياسيين الصحراويين داخل السجون المغربية ولجنة الدعم النرويجية للصحراء الغربية.

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المعلومات ، فيرجى الاتصال المشطوفي مصطفى ، الأمين العام لرابطة حماية السجناء السياسيين الصحراويين داخل السجون المغربية ، على رقم 00212 649144870 / البريد الإلكتروني: lpps.so2018@gmail.com ، أو tone@vest-sahara.no ، باحثة قانونية وعضو لجنة الدعم النرويجية للصحراء الغربية ، على

هذا التقرير هو ملخص مترجم. قم بتنزيل التقرير الكامل "نداء من الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية" (الإنجليزية) [هنا](#)

المعتقلين السياسيين الصحراويين

يوجد حالياً 39 سجيناً سياسياً صحراوياً محتجزين في السجون المغربية.

يشترك هؤلاء السجناء في أنهم اعتقلوا تعسفاً واحتجزوا تعسفاً، رداً على دعمهم لحق تقرير المصير. يشكل سجن النشطاء السياسيين الصحراويين ونشطاء حقوق الإنسان والطلاب والصحفيين جزءاً من سياسة الاحتلال المغربية المنهجية بهدف إسكات النداء في حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

كشكل من أشكال العقاب ضد المعتقلين وعائلاتهم؛ يتم ترحيل السجناء الصحراويين بشكل منهجي إلى سجون داخل المملكة المغربية، في انتهاك خارق لقانون جنيف.

تم توثيق الاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الصحراويين على نطاق واسع من قبل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ولا سيما من جانب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. تغطي القرارات الصادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أكثر من 20 حالة فردية للنشطاء الصحراويين المحتجزين تعسفاً.

وبناءً على ذلك، فإن الآراء الصادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي تثبت سابقة قانونية للاعتقال التعسفي للناشطين الصحراويين.

الآراء بمثابة دليل على أن النشطاء الصحراويين محتجزون رهن الاعتقال التعسفي رداً على آرائهم بشأن الحق في تقرير المصير، مما يدل على أنه ينبغي الإفراج عن جميع النشطاء الصحراويين الذين احتجزهم المغرب بشكل تعسفي؛ على النحو المنصوص عليه في اجتهادات فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. تسلط النسخة المفصلة باللغة الانجليزية من هذا التقرير الضوء على النشطاء الصحراويين المحتجزين حالياً من قبل المغرب تعسفاً.

وثق فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الملاحقة السياسية للمدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان في الرأي رقم 1996/39، الرأي رقم 1996/4، في الرأي رقم 2017/11 بشأن صلاح الدين بصير، في الرأي رقم 2018/31 بشأن محمد البمباري، في الرأي رقم 2018/60 بشأن مبارك الداودي، في الرأي رقم 2019/23، بشأن نور لعروسي، وآخرها في الرأي رقم 2019/67 بشأن مجموعة الطلاب / مجموعة الولي.

وفي جميع القرارات وجد الفريق العامل أن سجن النشطاء الصحراويين يشكل انتهاكاً للالتزامات المغرب الدولية بعدم المقاضاة أو التمييز سياسياً. أكد الفريق العامل أن النشطاء الصحراويين قيد الاحتجاز رداً على إبداء رأي محمي بموجب المادة 19 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يشكل تمييزاً عنصرياً ينتهك المواد 1 و 2 و 26 و 27 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والحقوق السياسية.

إن الآراء الصادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مدعومة ببلاغات صادرة عن الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رداً على معلومات واردة وموثوقة. تم تضمين الآراء المقدمة والاتصالات ذات الصلة في ملحق هذا التقرير المفصل باللغة الانجليزية.

تشمل الرسائل الصادرة عن الإجراءات الخاصة، في جملة أمور، البلاغ الصادر فيما يتعلق بالاعتقال والتعذيب وانتهاك الحق في محاكمة عادلة لسجناء أكديم إزيك، الذين أُلقي القبض عليهم استجابة لآرائهم ولممارستهم حرية التجمع في مخيم اكديم إزيك السلمي (AL MAR 3/2017).

بالإضافة إلى ذلك، صدر البلاغ رداً على الاعتقال العنيف للصحفي الصحراوي وليد السالك البطل (AL MAR 3/2019)، والرسالة الصادرة رداً على التهم غير القانونية الموجهة للصحفية الصحراوية نزهة الخالدي (AL MAR 2 / 2019) و (AL MAR 1/2019) بمثابة توثيق جوهري لاضطهاد الصحفيين الصحراويين.

إن القرار الفردي الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ال (CAT) بشأن تعذيب نعمة الأسفاري، عضو مجموعة أكديم إزيك، يشهد كذلك على الاستخدام المنهجي للتعذيب والاعترافات الموقعة تحت التعذيب كأدلة جنائية ضد النشطاء الصحراويين.

إن أوضح مثال على النشطاء الصحراويين المحتجزين تعسفاً هو مجموعة أكديم إزيك التي اعتقلت وتعرضت للتعذيب والاحتجاز التعسفي لمدة تقارب 10 سنوات، في أحكام تتراوح بين 20 سنة إلى السجن مدى الحياة.

تتألف مجموعة أكديم إزيك من المدافعين الصحراويين البارزين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والصحفيين والسجناء السياسيين السابقين ومنظمي مخيم أكديم إزيك الاحتجاج السلمي. تم اعتقالهم جميعاً وتعذيبهم واحتجازهم رداً على آرائهم السياسية وممارسة حرية التجمع، وحُكم عليهم استناداً إلى سجلات الشرطة (الاعترافات) الموقعة تحت التعذيب، بعد التفكيك العنيف مخيم اكديم إزيك السلمي في عام 2010. كان الاعتقال التعسفي لسجناء أكديم إزيك من بين أمور أخرى تم التعامل

معها في رسالة صادرة عن الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في 20 يوليو 2017 (AL Mar 3/2017)، وقعتها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص المعني بالتعذيب.

قضية جماعية أخرى هي قضية "مجموعة الطلاب" أو "مجموعة الولي"، التي تم التعامل معها في الرأي رقم 2019/67 الصادر عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. تم اعتقال نشطاء الطلاب وتعذيبهم واحتجازهم في عام 2016 رداً على نشاطهم الطلابي ودعم حق تقرير المصير. ترتبط قضية الحسين البشير إبراهيم، الذي اعتقل في يناير 2019 بعد ترحيله من إسبانيا دون معالجة طلب اللجوء الخاص به، ارتباطاً مباشراً بقضية "مجموعة الولي"، وبالتالي ينطبق عليه نفس المنطق.

خلال عام 2019، شنت حملة صارمة على المجتمع المدني الصحراوي، بدءاً من اعتقال الطالب الصحراوي الحسين في يناير، يليه تصويت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والقبض على الناشط الصحراوي البارز علي سعدوني في أبريل. وقد عقب اعتقال سعدوني بفترة قليلة الاعتقال العنيف لوليد السالك البطل والسالك عبيدي مبارك في يونيو. وتلت أحداث يونيو مرة أخرى بسرعة اعتقال جماعي للشباب الصحراويين في يوليو 2019، بعد احتفالات فوز الجزائر بكأس أفريقيا للأمم.

خلال خريف 2019، شهدنا الحكم على النشطاء الصحراويين الشباب - أصغرهم يبلغ من العمر 15 عاماً - وبلغت ذروتها في اعتقال واحتجاز الناشطة الصحراوية محفوفة لفقير في نوفمبر والقبض على خطري دادا في ديسمبر، حكم عليه في وقت لاحق بالسجن 20 سنة رداً على عمله كصحفي صحراوي.

إن هؤلاء النشطاء الصحراويين - كما يتضح من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في جميع القرارات الصادرة - محتجزون رهن الاعتقال التعسفي رداً على آرائهم المتعلقة بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وينبغي الإفراج عنهم فوراً .

وبالتالي، وفي الوقت الذي تُذكر فيه كلمات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت جيريا: "يجب على الحكومات الآن، أكثر من أي وقت مضى، الإفراج عن كل شخص محتجز بدون أساس قانوني كافٍ، بما في ذلك السجناء السياسيون وغيرهم من المعتقلين لمجرد تعبيرهم عن آراء ناقدة أو مخالفة" - الدعوة الموقعة أدناه للإفراج الفوري

ملخص.

قم بتنزيل التقرير الكامل "نداء من الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية" (الإنجليزية) [هنا](#)

عن جميع السجناء السياسيين الصحراويين المسجونين استجابة لممارستهم حقهم الأساسي في حرية الرأي والتعبير، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى أساس إظهار دعمهم لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير - في انتهاك للمواد 1 و 2 و 26 و 27 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

نشدد على أن السجناء الصحراويين يتعرضون بشكل منهجي لإهمال طبي جسيم. ونشدد بالمثل على أن جميع الصحراويين المحتجزين تعسفاً يعانون من أشكال مختلفة من المشاكل الصحية، بعد تعرضهم للتعذيب و/أو سوء المعاملة، والعيش في ظروف غير إنسانية في السجن، وبعد إجراء إجراءات متعددة عن الطعام أثناء حرمانهم من الرعاية الطبية، مما يضعهم في خطر شديد. بالنسبة لأولئك الذين تم اعتقالهم لما يقارب من عقد من الزمن، فإن الوضع مقلق بشكل خاص، بعد تعرضهم للإهمال الطبي لفترة طويلة من الزمن.

إذا لم يتم الإفراج عنهم، نخشى على حياة جميع النشطاء الصحراويين المحتجزين تعسفاً.